مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/6/21، العدد 957

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 6
تعليقات وتحليلات ..... ص 7 – 10

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

ضغوط دولية قوية تمارَس على لبنان
لمنع انطلاق قافلة السفن إلى غزة

"هآرتس"، 2010/6/21

تسود إسرائيل حالة من عدم الوضوح فيما يتعلق بمسألة موعد انطلاق قافلة سفن المساعدات الجديدة من لبنان إلى قطاع غزة. وخلال الأيام القليلة الفائتة، صدرت عن منظمي القافلة اللبنانيين تصريحات متضاربة بشأن الجدول الزمني المخطط له. ويستعد الجيش الإسرائيلي لاعتراض سبيل القافلة بالقوة، وقالت مصادر عسكرية إن التعليمات التي تلقتها من القيادة السياسية تقضي بمنع السفن من المرور.

ومنذ الأربعاء الفائت، تبذل إسرائيل جهوداً دبلوماسية واسعة في محاولة للضغط على الحكومة اللبنانية لوقف قافلة السفن. وعقب طلبات من إسرائيل، نقلت الإدارة الأميركية، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، والأمم المتحدة، رسائل حادة إلى الحكومة اللبنانية فحواها أنه يجب منع القافلة التي قد تقوض الاستقرار في المنطقة. وبالإضافة إلى الدول الغربية، طلبت إسرائيل أيضاً من الفاتيكان منع الراهبات من المشاركة في القافلة. كما أوضحت إسرائيل للأمم المتحدة ومجلس الأمن أنها تنوي وقف القافلة الآتية من لبنان.

ومن المفترض أن تنطلق سفينة واحدة على الأقل من لبنان، ومن المحتمل أن ترافقها سفينة أخرى. وقد صرحت إسرائيل عدة مرات، خلال الأيام القليلة الفائتة، بأنها ستعترض سبيل السفن بالقوة، بل وبعثت برسائل إلى الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة بهذا الشأن.

المجلس الوزاري المصغر أقر
تخفيف الحصار على غزة

"هآرتس"، 2010/6/21

فوّض المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمس (الأحد) بالقيام بتسهيلات لتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة، وذلك وفقاً لنتائج الاتصالات التي جرت مع المجتمع الدولي بهذا الشأن خلال الأيام القليلة الفائتة. وقد أُقر هذا الاقتراح بالإجماع لدى تصويت المجلس عليه في ختام اجتماع عقده المجلس بعد جلسة الحكومة الأسبوعية.

وقبل جلسة الحكومة قال الوزير يتسحاق هرتسوغ: "لا حاجة إلى مجيء المزيد من قوافل السفن إلى غزة، ويمكننا أن نقول لكل العالم إن إسرائيل غيّرت سياستها في كل ما يتعلق بالحصار".

وجاء في بيان صدر عن ديوان رئيس الحكومة أن إسرائيل ستنشر قائمة بالمواد التي يحظر إدخالها إلى غزة، بدلاً من القائمة الحالية التي تتضمن المواد المسموح بإدخالها. كذلك ستسمح إسرائيل بتوسيع إدخال مواد البناء للمشاريع التي تقرها السلطة الفلسطينية والتي تخضع لمراقبة دولية، وأيضاً لمشاريع إقامة مبان سكنية كتلك التي تنفذها الأمم المتحدة في خان يونس.

ومساء أمس (الأحد) قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو: "لقد جرّدنا حركة 'حماس' من القدرة على اتهام إسرائيل بأنها تلحق الضرر بالسكان المدنيين. إن أصدقاءنا في العالم يدعمون قرارنا ويمنحون شرعية دولية لاستمرار الحصار الأمني المفروض على 'حماس'. لن يكون هناك حصار مدني على غزة، بل حصار أمني يتم تشديده الآن".

وأعربت مصادر رفيعة المستوى في ديوان رئيس الحكومة عن رضاها عن قرار المجلس الوزاري المصغر، وقالت: "عقب تغيير سياسة الحصار، سينصب التركيز الدولي على صواريخ القسام التي تطلقها 'حماس'، وليس على الكزبرة التي تمنع إسرائيل دخولها".

وأضاف المقربون من نتنياهو أن السياسة الجديدة ستساعد إسرائيل من الناحية السياسية. وقال أحد كبار المسؤولين في ديوان نتنياهو: "إن السياسة الجديدة التي ستحول دون حالات لامعقولة كمنع دخول المعكرونة إلى غزة ستعزز قدرة إسرائيل أمام العالم على المحافظة على حصار أمني، وستساعد الموقف الإسرائيلي التقليدي الذي يطالب بإطلاق [الجندي الإسرائيلي الأسير] غلعاد شاليط".

[اتصالات بين نتنياهو وليفني
بشأن انضمام كاديما إلى الحكومة]

"معاريف"، 2010/6/21

بعد مرور أكثر من عام على تشكيل الحكومة الحالية، يبدو أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يتجه نحو الوحدة. فقد ذكر مسؤولون كبار في حزب الليكود، مقربون من رئيس الحكومة، أن نتنياهو يفهم الواقع السياسي الذي وصل إليه، وأنه "جاد في نيته ضم حزب كاديما إلى الحكومة، ويفهم أنه لا يملك خياراً آخر، وينوي بدء مفاوضات مع [رئيسة حزب كاديما] تسيبي ليفني لتوسيع الحكومة عشية عطلة الكنيست وقبل أيلول/ سبتمبر".

وكشفت مصادر سياسية عليا على صلة بهذه الاتصالات لصحيفة "معاريف" أنه جرت خلال الأسبوع الفائت محادثتان على الأقل بشأن موضوع حكومة الوحدة الوطنية، الأولى بين نتنياهو وعضو الكنيست عن كاديما تساحي هَنِغبي، والثانية بين نتنياهو وزعيمة المعارضة تسيبي ليفني.

وقد كرر هَنِغبي وليفني موقفيهما الذي فحواه أن كاديما سيدخل الحكومة فقط إذا غيّر نتنياهو تركيبة الحكومة وتوجهها السياسي. والكرة الآن في ملعب رئيس الحكومة الذي يتعرض لضغوط من اتجاهات شتى وتسيطر عليه الحيرة.

أحد مصادر الضغط هو رئيس حزب العمل إيهود باراك الذي أنذر نتنياهو خلال الأسبوع الفائت بأنه إذا لم يحدث تقدم [في المفاوضات] مع الفلسطينيين خلال نصف عام، فإن حزب العمل سينسحب من الائتلاف. كما أن وزراء حزب العمل بنيامين بن إليعيزر ويتسحاق هيرتسوغ وأفيشاي برافرمان يرسلون إشارات إلى نتنياهو فحواها أنهم لن يستطيعوا البقاء في الحكومة كشركاء ما لم يحدث تقدم سياسي بحلول أيلول/ سبتمبر – تشرين الثاني/ نوفمبر.

ووفقاً لمسؤولين كبار في الليكود مقربين من نتنياهو، فإنه في حال انضمام كاديما إلى الحكومة، سيتم القيام بعملية إعادة توزيع للحقائب بين شركاء الائتلاف، "وإذا رغبت ليفني في الحصول على حقيبة الخارجية التي يتولاها ليبرمان، فإنها ستحصل عليها". غير أن رئيسة كاديما لا تنوي دخول الحكومة على أساس توزيع الحقائب فحسب. وقد أوضحت لنتنياهو أنه إذا كان جاداً في نواياه بشأن إقامة وحدة، فسيتعين عليه البدء من نفطة البداية وإعلان تشكيل حكومة جديدة. وقال مسؤولون كبار في كاديما: "لن تكون الحكومة [الجديدة] حكومة يمين ننضم إليها، وإنما حكومة ليكود – كاديما – العمل".

بلدية القدس ستقر هدم منازل
في حي البستان في القدس الشرقية

"يديعوت أحرونوت"، 2010/6/20

من المتوقع أن تصادق بلدية القدس غداً (الاثنين) على خطة "حديقة الملك" [خطة لإنشاء حديقة أثرية يطلق عليها أيضاً اسم "حديقة الملك داود"]، التي سيتم في إطارها هدم 22 منزلاً في حي البستان في القدس الشرقية. وقد أصبح هناك في اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في القدس، التي ستناقش هذا الموضوع [والمسؤولة عن إقرار خطة البناء]، أكثرية مؤيدة لهذه الخطة، وذلك بعد أن طلب رئيس البلدية نير بَرَكات من أعضاء اللجنة التزام الانضباط الائتلافي [التقيد بمواقف الأحزاب الممثلة في المجلس

البلدي لدى التصويت على الخطة]. ويوجد في حي البستان 88 منزلاً تم بناؤها من دون ترخيص، ويدور بشأنها جدل سياسي شديد الحساسية في القدس. وفي إطار خطة بَرْكات، سيحصل 66 من هذه المنازل على تراخيص بناء، في حين سيحصل أصحاب المنازل الذين سيتم إجلاؤهم على إذن ببناء منازل جديدة يصل ارتفاعها إلى أربع طبقات، على حسابهم، في الجانب الشرقي من الحي.

وتدعي منظمات يسارية وجماعات حقوق إنسان أن السكان لن يكونوا فعلاً قادرين على بناء منازل جديدة في ذلك الموقع، لأنه تم وضع شروط للبناء لا يمكن الوفاء بها، كإنشاء مواقف للسيارات في المباني، الأمر الذي لا يمكن تنفيذه هناك. وقبل نحو شهرين قدم سكان حي البستان اقتراحاً بشأن خطة هيكلية بديلة للحي قاموا بوضعها بأنفسهم، لكن البلدية لم تقم حتى بدراسة هذا الاقتراح كخيار بديل.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

ألوف بن – معلق سياسي
"هآرتس"، 2010/6/21

[قافلة السفن التركية
حققت هدفها الرئيسي]

- يستطيع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن يسجل انتصاراً كبيراً لمصلحته، لأن قافلة السفن التركية حققت هدفها الرئيسي، على الرغم من عدم وصولها إلى غزة، وعلى الرغم من سقوط تسعة قتلى بين صفوف الركاب الأتراك الذين كانوا على متن السفينة "مرمرة".
- لقد كان الهدف الرئيسي لقافلة السفن هذه إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على "حماستان" في قطاع غزة. وفعلاً، فإن المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية أعلن يوم أمس إنهاء الحصار المدني على غزة، الذي فرض قبل ثلاثة أعوام بالتزامن مع سيطرة حركة "حماس" على القطاع.
- أمّا العرّاب الثاني لموضوع رفع الحصار عن غزة فإنه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، وقد نشر البيت الأبيض أمس بياناً رحب فيه بالسياسة الإسرائيلية الجديدة إزاء غزة، لكنه حرص على توضيح أن "إسرائيل استجابت لدعوة كثيرين في الأسرة الدولية في هذا الشأن"، أي أنها بلغة أقل دبلوماسية خضعت للضغوط الدولية.
- يجب على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن يفسر الآن لماذا لم يعلن تخفيف الحصار قبل بضعة أسابيع، وانتظر تورط إسرائيل في حادثة قافلة السفن. ولا شك في أن لدى نتنياهو تفسيراً، ويبدو أنه سيقدمه إلى "لجنة تيركل" [التي ستتقصى وقائع عملية السيطرة على قافلة السفن].
- إن فحوى التفسير الذي سيقدمه نتنياهو هو أنه كان دعا إلى تخفيف الحصار على غزة قبل انطلاق قافلة السفن. وقد صرّح، خلال إحدى الجلسات التي

خصصت لمناقشة الموضوع، أنه يجب استبدال آلية الحصار المعتمدة، لأن منع إدخال بضائع مدنية لا يشكل ضغطاً على "حماس"، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تأكل مصلحة إسرائيل الكامنة في منع عمليات تهريب الأسلحة وفي التحلي بالتفوّق الأخلاقي، كما أنه لا يساعد في دفع جهود الإفراج عن [الجندي الإسرائيلي الأسير لدى "حماس"] غلعاد شاليط.

- إنما لا بُد من القول إن التوقيت هو أمر بالغ الأهمية. وعلى ما يبدو، فإن المؤسسة السياسية في إسرائيل لم تكن في عجلة من أمرها لتغيير السياسة المتعلقة بالحصار، ولم تكن تعتقد أن عملية السيطرة على قافلة السفن ستنتهي بمقتل تسعة أتراك. وقد أصبح واضحاً الآن أن قافلة السفن سرّعت تغيير السياسة. ويبدو نتنياهو الآن كمن يتخذ قراراته تحت وطأة الضغوط، وبعد أن يدفع ثمناً سياسياً.

<u>شموئيل روزنر – معلق سياسي</u>
"معاريف"، 2010/6/21

[بروز دور تركيا أفضل للولايات المتحدة وإسرائيل، وفقاً لمسؤولين أميركيين]

- يبدو أن المسؤولين في الولايات المتحدة عادوا، في الآونة الأخيرة، إلى الانشغال كثيراً بموضوع تقويم العلاقات الأميركية . التركية. وربما تكون حادثة قافلة السفن التي حاولت الوصول إلى غزة أحد العوامل المحفزة لهذا الانشغال، لكن العامل الأهم يبقى كامناً في الوساطة التركية . البرازيلية فيما يتعلق بإيران، وفي إقدام تركيا على التصويت ضد قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض حزمة ثالثة من العقوبات على إيران.
- وقد نما إلى علمي، خلال زيارة قمت بها مؤخراً إلى الولايات المتحدة، أن كبار المسؤولين في واشنطن لم يتوقعوا أن تقوم تركيا بالتصويت ضد قرار مجلس الأمن الدولي المذكور.
- مع ذلك، يمكن القول إن هناك كتلتين داخل الإدارة الأميركية فيما يتعلق بجوهر الموقف الذي يجب اتخاذه إزاء تركيا: الكتلة الأولى تعتقد أنه حان

الوقت للتفكير في كيفية جباية ثمن من تركيا جراء مواقفها الأخيرة، على أن تلوّح أميركا بهذا الأمر من دون مبالغة كبيرة، بل بواسطة تمرير إشارة واضحة إلى [رئيس الوزراء التركي] رجب طيب أردوغان فحواها أن هناك حدوداً لصبر الولايات المتحدة.

- أمّا الكتلة الثانية، فإن أفرادها يعتقدون أن المواقف التركية الأخيرة جيدة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل على حدّ سواء. ويوم الجمعة الفائت نشر باحثان أكاديميان في جامعة برينستون مقالاً في صحيفة "نيويورك تايمز" أكدا فيه أن تركيا تتحوّل بالتدريج، بفضل سياستها الجديدة، إلى دولة قائدة في الشرق الأوسط، وأنه على الرغم من هذه السياسة المتطرفة، فإنها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أفضل كثيراً من إيران.
- من ناحية أخرى، يعتقد هذان الباحثان أن تركيا لا تقترب من إيران وإنما تحاول أن تحل محلها، وهذا يعني أنها تشكل تهديداً لنفوذها. وعلى ما يبدو، فإن كبار المسؤولين الأميركيين يقبلون هذه الفرضية، ويرونها مريحة أكثر للرئيس باراك أوباما، ولا تستلزم خوض مواجهة حادة مع تركيا في الوقت الحالي.

<u>تسفي برئيل – معلق الشؤون العربية</u>

"هآرتس"، 2010/6/20

[ما كان يلزم هو لجنة تحقيق دولية لتقصي تواطؤ العالم مع سياسة إسرائيل إزاء غزة]

- هناك حاجة ماسة إلى إقامة لجنة تحقيق دولية تتقصى وقائع قافلة السفن [التركية] التي كانت متوجهة إلى غزة، شرط أن تكون دولية فعلاً وأن تستجوب كلا من الأمين العام الحالي والأمين العام السابق للأمم المتحدة والرئيسين الحالي والسابق للولايات المتحدة وقادة أوروبا وزعماء تركيا الحاليين والسابقين وكل من غضّ نظره عما كان يحدث في غزة قبل قافلة السفن، ووافق على سياسة الحصار، وتعامل مع غزة كما لو أنها قضية إنسانية لا قضية سياسية من الدرجة الأولى.

- صحيح أن إسرائيل هي التي فرضت الحصار على غزة، وقامت بحبس مليون ونصف مليون إنسان داخل سجن كبير، إلا إن جميع المذكورين أعلاه سمعوا عن ذلك حتماً وملأوا أفواههم ماءً.
- وما تبين في الآونة الأخيرة هو أن غزة يمكنها أن تتسبب بأزمة دولية حادة، على الرغم من حجمها الصغير وافتقارها إلى أي ثروات طبيعية أو نفطية أو أهمية استراتيجية بالنسبة لأي من الدول العظمى في العالم. كما يتبين أنه بسبب تلك الأزمة الدولية يمكن أيضاً تخفيف الحصار المفروض عليها منذ بضعة أعوام. إن السؤال المطروح الآن هو: أين كانت جميع الدول الموقعة على وثائق حقوق الإنسان السامية التي صاغتها الأمم المتحدة لدى فرض الحصار الخانق على غزة؟
- إن إقامة لجنة تحقيق دولية لدراسة غباء السياسة الإسرائيلية هي مسألة لا لزوم لها، أمّا مسألة تقصي وقائع مقتل مواطنين أتراك فإنها متعلقة بتحقيق مشترك تركي – إسرائيلي يجب إجراؤه على وجه السرعة. وفي حال إقامة لجنة تحقيق دولية فإن تفويضها الوحيد يجب أن ينحصر في فحص كيفية نجاح إسرائيل في تسويق سياستها المدمرة لدى مختلف دول العالم، وكيفية موافقة هذه الدول على سجن مليون ونصف مليون إنسان من دون صدور قرار بذلك من جانب الأمم المتحدة، ولماذا لم تتمكن هذه المنظمة الدولية الأخيرة من منع دولة عضو فيها من الإقدام على خطوة كهذه أو من العمل بصورة حازمة على إلغائها. ولا شك في أن لجنة تحقيق من هذا القبيل لن تكون ضد إسرائيل وإنما ضد الأمم المتحدة، ولذا فإنها لن تُقام، وبطبيعة الحال سيبقى من الأفضل التوصل إلى صفقة بشأن الموضوع مع إسرائيل.